

Distr.: General
23 August 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في
جمهورية الكونغو الديمقراطية
تقرير الأمين العام**

أولا - مقدمة

أفريقيا مساحة. ولجمهورية الكونغو الديمقراطية حدود مشتركة مع تسعة بلدان أخرى هي: جمهورية الكونغو في الشمال الغربي وجمهورية أفريقيا الوسطى في الشمال والسودان في الشمال الشرقي وأوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة في الشرق وزامبيا في الجنوب الشرقي وأنغولا في الجنوب الغربي.

٣ - إن عدد سكان الكونغو الذي يزداد بمعدل سنوي قدره ٣,١ في المائة والذي من المفترض أن يكون قد بلغ ٤٩ مليون نسمة في نهاية عام ١٩٩٨، يتوقع أن يتجاوز ٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ و ٨٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٥. ويتفاوت انتشار لسكان في الإقليم الوطني تفاوتاً كبيراً إذ تشهد المدن كثافة سكانية عالية تبلغ منذ عام ١٩٧٥ نحو ٣٠ في المائة من مجموع السكان. وتضم

١ - وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٩٦/٥٤ بء، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يتضمن هذا التقرير بياناً للمساعدة المالية والمادية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار عملية الإنعاش الاقتصادي والتعمير.

ثانياً - السياق العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ - تبلغ مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية ٢ ٣٤٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع تجعل منها ثالث أوسع بلدان

* A/55/150، و Coor.1-3

** لم تدرج في النص المقدم الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٤٨/٥٤.

تشريعيين بشأن تنظيم وعمل الأحزاب والتجمعات السياسية، وتنظيم إنشاء الجمعيات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح ومؤسسات المنفعة العامة. ومن جهة أخرى أطلق الرئيس عملية إنشاء جمعية تأسيسية وتشريعية عقدت أول اجتماع لها في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وأنشأت الحكومة كذلك لجان السلطة الشعبية التي تعمل في الوقت نفسه بوصفها منظمات شعبية وكمؤسسات تابعة للجمهورية، ولذلك قيدت على ميزانية الدولة. وتعرض هذه اللجان لانتقادات عنيفة وعلنية من قسم كبير من القوى السياسية الفاعلة في البلد التي تخشى العودة المقنعة إلى نظام الحزب الواحد.

٧ - ولإنهاء الحرب، بذلت محاولات عدة لجمع المتحاربين حول طاولة المفاوضات ولكنها باءت بالفشل. وبمبادرة قامت من منظمة الوحدة الأفريقية وقّعت الأطراف المتحاربة اتفاقاً لوقف إطلاق النار في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ في لوساكا (زامبيا). وينص الاتفاق على إجراء يتعلق بتسوية للصراع بالوسائل السلمية وإحلال السلام. ويقضي هذا الإجراء بجملة أمور منها إيفاد بعثة مراقبين عسكريين محايدين تحت إشراف الأمم المتحدة، والشروع في مفاوضات سياسية بين الكونغوليين من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء نظام دستوري جديد، وإرسال قوة للفصل بين القوات تابعة للأمم المتحدة والانسحاب المنظم للقوات الأجنبية. وكان مجلس الأمن الذي أذن بنشر ضباط اتصال عسكريين اعتباراً من شهر آب/أغسطس ١٩٩٩، قد أنشأ بموجب قراره ١٢٧٩ (١٩٩٩) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - وللأسف لا يزال تنفيذ الاتفاق المذكور أعلاه يتعثر من جهة بسبب العوائق المختلفة التي يضعها المتحاربون وحتى بين المتحالفين والتي بلغت ذروتها في المواجهة التي حصلت بين القوات الأوغندية والرواندية في كيسانغاني بين

جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو عشر مدن يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة. ويبلغ عدد سكان العاصمة كينشاسا ٥ ملايين نسمة تقريباً من الـ ١٥ مليون نسمة الذين يعيشون في المدن.

٤ - ويتخبط البلد منذ أكثر من أربع سنوات في أزمة كبيرة بسبب الحروب المتعاقبة من بينها حرب يطلق عليها حرب التحرير انطلقت من شرق البلاد عام ١٩٩٦ وأطاحت بنظام موبوتو في أيار/مايو ١٩٩٧. ولم يكد يمضي أكثر من سنة ونيف حتى اندلعت حرب أخرى في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ انطلقت هي الأخرى من شرق البلد تهدف بشكل أساسي إلى إنشاء نظام سياسي جديد في كينشاسا. بيد أن هذه الحرب الثانية خلّفت قتلاً ودماراً أكبر علاوة على أنها كرست تقسيم البلد بحكم الواقع.

٥ - وأدت هذه الحرب الجديدة التي لا تزال دائرة حتى اليوم إلى إنهاء مفاجئ لعملية بناء الديمقراطية في البلد التي بدأت تسجل انطلاقة جديدة في ظل التغيير الذي شهده النظام السياسي والذي توقف في أيار/مايو ١٩٩٧؛ ونجم عن هذه الحرب تقسيم للبلد بحكم الواقع إلى أقطاب إدارية متميزة. أما الأطراف في هذه الحرب فهي البلدان الواقعة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أي بوروندي ورواندا وأوغندا التي دخلت في تحالف غير واضح المعالم مع حركة للشوار مقسمة حالياً إلى ثلاثة فصائل مختلفة ومتنافسة، بالإضافة إلى الحكومة الكونغولية التي تدعمها، بناء على طلبها، أنغولا وزيمبابوي وناميبيا وهي بلدان أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٦ - وفي حين كانت الحرب متواصلة بذلت محاولات متتالية لإعادة تنظيم الحياة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من الاحتجاجات. وعليه، وقّع رئيس الجمهورية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ مرسومين

١٢ - وحددت الحكومة لنفسها هدفا في عام ٢٠٠٠ يتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره ١ في المائة مقابل نمو سكاني بنسبة ٣,٢ في المائة. ويشكل هذا الهدف غير القابل للتحقيق عمليا أحد الأهداف التي يستند إليها تحديد الإطار الاقتصادي الكلي الذي تبني عليه توقعات ميزانية الدولة. ويتوقع في الميزانية الموافقة عليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تحقيق إيرادات قيمتها ٨٢١,١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقابل نفقات قيمتها ١,١١ مليار دولار مما سيؤدي إلى عجز قدره ٢٨٧,١٤ مليون دولار أي ما يعادل ٢٥,٩ في المائة من إجمالي النفقات.

١٣ - وتعارض هذه التوقعات تعارضا كبيرا مع المنحى الذي تسلكه المالية العامة منذ عام ١٩٩٠. ففي عام ١٩٩٨ لم تسجل إيرادات الخزانة سوى ما مجموعه ٣٧٥,٥ مليون دولار مقابل ٦٨٠,٨ مليون دولار متوقعة أي بمعدل إنجاز قدره ٦٦,٢ في المائة. أما بالنسبة إلى السنة المالية ١٩٩٩، فقد أسفر تنفيذ ميزانية الدولة بدوره عن عجز كبير مول بالكامل من سلفات البنك المركزي المباشرة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ لم يبلغ مجموع إيرادات الدولة سوى ٢٢٧,٢١٣ مليون دولار مقابل نفقات بلغت ٤٥٤,٥٣٣ مليون دولار.

ثالثا - مستوى الإنتاج

١٤ - في نهاية عام ١٩٩٩ قدر بنك الكونغو المركزي في توقعاته المتعلقة بتطور الاقتصاد الكونغولي، إن معدل النمو سيكون ١٤ في المائة مقابل ٣,٥ في المائة لعام ١٩٩٨. فاستمرار الحرب وافتقار خيارات الحكومة إلى الوضوح في المجال الاقتصادي، وبخاصة التأخر في إعداد ميزانية عام ٢٠٠٠، لا تسمح بوضع توقعات متفائلة لعام ٢٠٠٠. ويشير تطور الإنتاج في بعض القطاعات، على النحو المبين في الجدول أدناه، إلى استمرار الاقتصادي الكونغولي في التزلزل.

٥ و ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ومن جهة أخرى إلى رفض حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للميسر المعني بالحوار بين الكونغوليين الرئيس السابق لبوتسوانا كيتوميلي ماسيري.

٩ - وقضى الصراع المسلح الفعلي الذي امتدت رقعته على أكثر من نصف الإقليم الوطني، على معظم ما بُذل من جهود لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد الوطني وإنعاشه، وأحدث بلبلة في أولويات البلد في مجال الإعمار كما عرقل جميع مبادرات الحكومة الجديدة الهادفة إلى إعادة التعاون الدولي المنظم.

١٠ - بيد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، رغم إمكاناتها الهائلة وحالتها الاقتصادية المؤتية منذ مطلع الستينات، تمر حاليا في مرحلة اقتصادية ومالية واجتماعية صعبة. فهذا الإقليم الواسع الذي يحتزن موارد طبيعية عظيمة (من مناجم وزراعة وغابات وطاقات، الخ) ما زال يتميز بأكثر المؤشرات الاجتماعية ضعفا في العالم. وتُصنّف جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم من بين أفقر بلدان العالم. فاستنادا إلى التقرير العالمي عن التنمية البشرية (٢٠٠٠)^(١)، يضع مؤشر التنمية البشرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤٣٠،٠) وهو من أضعف المؤشرات في العالم، البلد في المرتبة ١٥٢ من بين ١٧٤ بلدا شملها التقييم.

١١ - واستمرت الحالة الاقتصادية القائمة هذه التي بدت معالمها واضحة جدا عام ١٩٩٩، في النصف الأول من عام ٢٠٠٠. ولا تزال البيئة الاقتصادية الكلية تعاني من آثار تلك الحرب الأمر الذي أحدث انكماشاً كبيراً في النشاط الإنتاجي، ومن التدابير الحكومية التي كانت سلبية في أكثر الأحيان. وتقع أيضا هذه البيئة أسيرة التضخم المستمر في الارتفاع وعدم الاستقرار النقدي واستمرار العجز في المالية العامة والاقتراض من البنك المركزي وعبء الدين الخارجي والمناخ الاجتماعي الشديد التوتر.

الأخشاب	الماس	البن	الكوبالت	النحاس	١٩٩٩-٢٠٠٠
١٠٨٣	١٧٩٥	١٠٩٥	٢٧٠	٣٦١	تشرين الثاني/نوفمبر
١٢٩٧	١٥٩٦	٢٧٤٦	٢٣٨	٢٦٥	كانون الأول/ديسمبر
١٧٨	٢٠٨٤	١٠٣٠	٤٨	١٥٧	كانون الثاني/يناير
٧٥٠	١١٥٤	٦٩٨	٧١	١٠٩	شباط/فبراير

المصدر: بنك الكونغو المركزي، موجز المعلومات الإحصائية، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، كينشاسا.

ظل ظروف كان يفتقر فيها البلد حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى قانون مالي للسنة المالية الجارية.

جيم - الدين الخارجي والمساعدة الإنمائية الرسمية

١٨ - بلغ حجم الدين الخارجي لجمهورية الكونغو الديمقراطية حدا لا يتحمل. فبين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٨، ارتفع حجم الدين الخارجي لجمهورية الكونغو الديمقراطية من ٦,٢ مليارات إلى ١٣ مليارات من دولارات الولايات المتحدة وبذلك يكون الدين الخارجي قد بلغ على التوالي ٩٣ و ٢٠٨,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلد، في حين بلغت نسبة خدمة الدين ٢٤,٨ و ١,٢ في المائة من صادرات السلع والخدمات. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، لم تكف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تبلغ سوى ٢٦٩,١ مليون دولار في عام ١٩٩٢، وهي السنة التي تم فيها وقف التعاون الهيكلي، فانخفضت بذلك هذه التدفقات إلى ١٢٥,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٨، بالغة بذلك على التوالي ٣,٣ في المائة و ٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لهاتين السنتين. ولم يتعد نصيب الفرد من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ ما قدره ٦,٧ و ٢,٦ من الدولارات.

ألف - التضخم وسعر الصرف

١٥ - منذ بداية عام ١٩٩٩ والاقتصاد الكونغولي يشهد تذبذبا شديدا في المستوى العام للأسعار. فالاتجاه القوي نحو التضخم الذي لوحظ في النصف الأول من تلك السنة تصاعد في النصف الثاني منها حتى بلغ ٤٨ في المائة في شهر كانون الأول/ديسمبر. وبذلك يكون متوسط معدل التضخم الذي بلغ ١٠,٨ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩٩ قد وصل إلى ٢٢,٤ في المائة في النصف الثاني منه.

١٦ - وارتفع المستوى العام للأسعار خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٣,١ في المائة شهريا في المتوسط مقابل ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بسعر الصرف، فقد زاد الفرق بين سعر الصرف في السوق الموازية والسعر الرسمي من ٢٣٩ في المائة في كانون الثاني/يناير إلى ٣٣٣ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٠. وتدل هذه التطورات بوضوح على عجز التدابير التي اتخذتها الحكومة للتأثير على الحالة الاقتصادية.

باء - الحالة النقدية

١٧ - زاد حجم الكتلة النقدية المتداولة بنسبة ٤٠ في المائة فيما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وآذار/مارس ٢٠٠٠. وقد جاء ذلك نتيجة للحجوة الحكومة بصورة منتظمة ومكثفة إلى الاقتراض من بنك الكونغو المركزي، في

دال - الحالة الاجتماعية والإنسانية

أقل من ١٩ عاماً، أي ما يناهز ٧٠٠ ٠٠٠ مراهقة يتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٩ عاماً؛

(ج) بلوغ معدل أمية الكبار ٤١ في المائة بالنسبة للنساء و ٧١,٣ في المائة بالنسبة للرجال في عام ١٩٩٨، أي ما يعادل ٥٨,٩ في المائة لكلا الجنسين مقابل ٦٢ في المائة في عام ١٩٨٥؛

(د) وجود نسبة كبيرة من الأشخاص المحرومين من الخدمات الأساسية: ٤١ في المائة محرومون من خدمات الرعاية الصحية؛ و ٥٨ في المائة محرومون من خدمات مياه الشرب؛ و ٨٢ في المائة محرومون من خدمات المرافق الصحية؛

(هـ) قيام السكان بتحركات دائمة وغير مرصودة بسبب الحرب، وارتفاع كبير في أعداد المشردين، لا سيما في إيتوري، بالمقاطعة الشرقية، حيث اضطر ١٥٠ ٠٠٠ شخص إلى الفرار من المواجهات التي دارت بين الطائفتين العرقيتين هياما وليندو فيما بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛

(و) تشرّد عدد كبير من سكان الكونغو بسبب الحرب بحيث لم يعد توزيعهم الجغرافي كما هو معروض حالياً يشكل أساساً يمكن التعويل عليه في التخطيط.

٢٠ - وتبين المؤشرات السالفة الذكر حجم المهمة التي يتعين الاضطلاع بها، والأثر الاجتماعي الخطير المترتب على الحرب الجارية، وكذلك الآثار الناجمة، على الصعيد السياسي الاقتصادي، عن عدد من القرارات التي لها بالغ الأثر على السكان. فالتحديات المستمرة في الزيادة والتي يتعين مواجهتها تتطلب قبل كل شيء إحلال السلام لإتاحة تنفيذ سياسة اقتصادية تساعد على انتعاش النمو وإنشاء الوظائف، والعنصر الأساسي للتخفيف من حدة الفقر؛ وإعداد وتنفيذ خطة وطنية لمكافحة الفقر لصالح فئة السكان

١٩ - لم تتح الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تمر بها جمهورية الكونغو الديمقراطية تأمين الحد الأدنى من صيانة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتحديثها، مما أدى إلى تدهور أحوال السكان الاجتماعية والصحية. ويظهر ذلك فيما يلي:

(أ) انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي في القطاع الاجتماعي نتيجة للتوقف الكامل للتعاون الثنائي (الصحة: ٠,٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥؛ والتعليم: ٠,٦ في المائة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥)؛

(ب) انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٥١,٢ سنة في عام ١٩٩٨ (٥٢,٧ سنة للمرأة و ٤٩,٦ سنة للرجل) مقابل ٥٣ سنة في عام ١٩٨٧؛ ويعزى انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ارتفاع معدل الوفيات لا سيما معدل وفيات الأطفال (من ١٢٧ إلى ١٣٧ في الألف)، والأطفال دون الخامسة (من ٢١٣ إلى ٢٢٠ في الألف) ووفيات الأمهات (من ١٨٧٠ إلى ٢ ٠٠٠ حالة وفاة في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية). وتكشف هذه المعدلات البالغة الارتفاع عن كارثة إنسانية/ديموغرافية حقيقية تجب رؤيتها الآثار المترتبة على الحرب. ويقدر أن '١' من بين المواليد الذين يتراوح عددهم سنوياً بين ٢ ٣٦٠ ٠٠٠ و ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ مولود يموت ٢٠٣ ٠٠٠ طفل في الأسبوع الأول من عمرهم، بالإضافة إلى ٣٢٣ ٠٠٠ طفل يموتون قبل بلوغهم سن الواحد، ويموت أكثر من ٥١٨ ٠٠٠ طفل قبل بلوغهم الخامسة من العمر؛ '٢' ومن ٤٧ ٠٠٠ إلى ٥٠ ٠٠٠ امرأة تموت كل سنة في أثناء الولادة، أكثر من ٦ ٠٠٠ امرأة من كينشاسا؛ '٣' ويعزى الارتفاع الكبير في وفيات الأمهات، في جملة أمور، إلى الإجهاد غير القانوني الذي يؤدي عادة إلى الوفاة والذي يشمل ٣٠ في المائة من المراهقات البالغات من العمر

الرسمية، أرادت الحكومة تثبيت أسعار الصرف في السوق باتخاذ سلسلة من التدابير الاقتصادية لم تؤد إلا إلى الزيادة في أنشطة المضاربة على العملة. وتمثلت تلك التدابير بصفة خاصة فيما يلي: '١' فرض حظر رسمي على حيازة السكان للعملات الأجنبية؛ '٢' وتثبيت أسعار المواد الغذائية التي تعد مواد استراتيجية؛ '٣' وإغلاق جميع مكاتب الصرف الخاصة وفتح مكاتب صرف تابعة لبنك الكونغو المركزي في فروعه الواقعة على حدود كينشاسا.

٢٤ - ومنذ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ارتفع سعر صرف دولار الولايات المتحدة المتداول بين المصارف من ٤,٥ فرنكات كونغولية إلى ٩ فرنكات. وفيما يتعلق بسعر الوقود، فلم يتم تعديله إلا في ٨ شباط/فبراير حيث ارتفع من ٣ فرنكات كونغولية إلى ٩ فرنكات. وتعتقياً على تلك التدابير، نظم صندوق النقد الدولي بعثة إلى كينشاسا لتقييم نتائج مختلف القرارات ذات الطابع الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة لا سيما في مجال الإدارة النقدية. وبعد أن انتهت البعثة إلى أن تلك النتائج كانت سلبية للغاية، أصدر صندوق النقد الدولي عدة توصيات من بينها توصية بإعداد برنامج زمني لتوحيد أسعار الصرف الرسمية مع أسعار السوق الموازية، وتوصية بالسماح بحيازة واستخدام دولار الولايات المتحدة في الصفقات التجارية.

٢٥ - وفي بداية آذار/مارس ٢٠٠٠، تم إنشاء مناطق حرة لتداول النقد من أجل تطبيق الأحكام الجديدة المتعلقة بالعملات الأجنبية والتي تسهم بحرية حيازة العملات الأجنبية، لا سيما في مناطق التعدين والمطارات، لاستخدامها في عمليات التصدير والاستيراد والمعاملات الأخرى التي تتم فيما بين المصارف.

٢٦ - وقد كان لبعض الأحداث الكبرى على وجه التحديد آثار ملحوظة خلال السنتين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ على

غير القادرين على الاستفادة المباشرة من الانتعاش الاقتصادي. وينبغي أن تراعى في هذه الخطة شواغل فئات السكان الأكثر ضعفاً، وبخاصة النساء والأطفال والشباب غير العاملين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

رابعا - التدابير والخيارات الاقتصادية

٢١ - تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠ حالة من التدهور المستمر على صعيد الاقتصاد الكلي. وتعرض الحكومة في تقريرها المعنون "إعادة بناء دولة الكونغو واقتصادها بعد انتهاء الحرب" الخطوط العريضة لاستراتيجية خروجها من الأزمة، وتشير فيه إلى أن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية الذي تم رصده في عام ١٩٩٨ تفاقم في عام ١٩٩٩. ولم يشرع حقا في تنفيذ أي من الإجراءات المذكورة بإيجاز في هذا التقرير ولا صياغته صياغة مفصلة أكثر.

٢٢ - والواقع هو أن المناخ السياسي العسكري السائد في البلد لا يهيئ الفرصة لصياغة أو تنفيذ الاستراتيجيات وخطط إنمائية وطنية حقيقية. فتقسيم البلد ومناخ عدم الأمان السائد فيه يجعلان الحكومة غير قادرة على جمع ما يحق لها جمعه من ضرائب ورسوم جمركية في حالة السلم. ومن ثم فهي غير قادرة على الوفاء بمعظم تعهداتها، وبخاصة ما يتعلق منها بتسديد الديون الحكومية، وتأمين الاحتياجات المالية للقطاعات الاجتماعية، والمساهمة بنصيب الحكومة في تنفيذ مشاريع التنمية. كما أن على الحكومة، من الجانب الآخر، أن تلبى على نحو عاجل الاحتياجات المتزايدة في مجال الدفاع المرتبطة ارتباطا مباشرا بالحرب.

٢٣ - وفي منتصف عام ١٩٩٩، حين كان سعر صرف دولار الولايات المتحدة يبلغ ١٠ فرنكات كونغولية في السوق الموازية مقابل ٤,٥ فرنكات كونغولية في السوق

- (أ) إعداد وتحديد شروط تنفيذ أحكام المرسوم بقانون التأسيسي المتعلق بالجمعية التأسيسية والتشريعية؛
- (ب) تحديد الإجراءات العملية للتشريع لعضوية البرلمان، ومناقشة جميع الجوانب المتصلة بإنشاء الجمعية المذكورة؛
- (ج) تنظيم عمليات التصويت والإشراف عليها تحت مسؤولية وزارة الداخلية.

٢٩ - وفيما يتعلق باتفاقات لوساكا التي وقعها منذ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وزمبابوي، وأوغندا، ورواندا، وناميبيا، وإحدى فصائل المتمردين، فلم توقعها فصائل المتمردين المتبقية إلا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩. ولكي يتم التعجيل بتطبيقها، عقدت دورة استثنائية لمجلس الأمن عن أفريقيا في الفترة من ٢٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، كان أهم نتائجها اتخاذ القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير، الذي قرر فيه المجلس ما يلي:

(أ) تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الكونغو حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وتوسيع البعثة لتشمل عددا يصل إلى ٥٣٧ ٥ فردا عسكريا من بينهم ٥٠٠ مراقب بالإضافة إلى ما يلزم من موظفي الدعم المدنيين؛

(ب) إنشاء هيكل مشترك مع اللجنة العسكرية المشتركة خاضع لسلطة الممثل الخاص للأمين العام، يكفل التعاون الوثيق خلال فترة نشر البعثة.

٣٠ - ولما كان دور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتمثل في تهيئة الظروف لإحلال السلام فيها، ينبغي أن تكون أداة تستخدمها الحكومة الكونغولية وكذلك الأطراف الأخرى في الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تسوية الصراع تسوية سلمية. وللأسف، فإن الأطراف المتحاربة لم تكف منذ توقيع اتفاق لوساكا عن

التطور الاجتماعي الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن تلك الآثار تثبيت سعر الصرف الرسمي للعملة والحفاظ عليه عند مستويات تقل كثيرا عن سعر الفرنك الكونغولي في السوق الموازية، وفرض قيود على استخدام العملات الأجنبية. وبعد الزيارة التي قام بها المدير المعاون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) الذي أوفده الأمين العام للأمم المتحدة في شباط/فبراير الماضي إلى البلد، منحت الحكومة وكالات الأمم المتحدة سعر صرف تفضيلي يبلغ ٢٢,٥ فرنكا كونغوليا للدولار الواحد (وهو السعر المستخدم في ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٠). وفي يوم ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أقرت الحكومة سعر صرف جديد لتداول العملة الوطنية فيما بين المصارف قدره ٢٣,٥ فرنكا كونغوليا للدولار الواحد. فارتفعت أسعار المنتجات النفطية على الفور، حيث وصل سعر اللتر الواحد من البترين من ٩ إلى ٢٥ فرنكا كونغوليا.

٢٧ - وتجدر الإشارة أن التعديلات التي جرت في حزيران/يونيه وقعت عندما كان يوجد وفد كبير من البنك الدولي في كينشاسا. وكان الهدف المعلن من هذه البعثة المكونة من خمسة عشر عضوا هو بحث إمكانية وضع استراتيجية مؤقتة لتقديم البنك الدولي مساعدته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لعرضها على مجلس إدارة البنك الدولي للموافقة عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

خامسا - حالة الحكم والتحديات المواجهة

٢٨ - عقد الرئيس كابيلا في بداية عام ٢٠٠٠ اجتماعا أعلن فيه اعتزامه الإسراع بإنشاء جمعية تأسيسية وتشريعية تتألف من ٣٠٠ نائب. وقام الرئيس كابيلا، تنفيذاً لفكرته، بتشكيل لجنة تحضيرية من ١٥ عضواً تمثل مهمتهم فيما يلي:

الهدف الرئيسي منها تمهيد الطريق لإجراء المفاوضات السياسية المنصوص عليها في اتفاق لوساكا فيما بين الأطراف الكونغولية. وصدرت عند انتهاء هذه الأعمال توصيات إلى الحكومة والمعارضة المسلحة والمعارضة السلمية والشعب الكونغولي والمجتمع الدولي، أهمها:

(أ) التوصية للحكومة بتحرير أنشطة الأحزاب السياسية، وحل الهياكل التي هي من قبيل لجان السلطة الشعبية، وإنشاء برلمان انتقالي وإنشاء حكومة يكون باب العضوية فيها مفتوحا أمام الاتجاهات السياسية الأخرى، يرأسها رئيس للوزراء، وتنقيح اتفاق لوساكا مع وضع الثغرات التي تكتنفها في الاعتبار؛

(ب) التوصية للمعارضة السلمية بأن تقوم بإذكاء الحس الوطني والامتناع عن اللجوء إلى القوى الأجنبية للاعتراف بسلطانها ولإيجاد حلول للمشاكل الوطنية؛

(ج) التوصية للمجتمع الدولي بأن يدين الاعتداء الذي يتعرض له الشعب الكونغولي؛ ويحترم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الوطنية احتراما كاملا وغير مشروط.

٣٣ - وتم تقديم التقرير النهائي وكذلك التوصيات الصادرة عن المشاورات الوطنية إلى رئيس الجمهورية الذي أعلن في خطاب رسمي عن عدم موافقته على جزء كبير منها.

٣٤ - ثم ما كان من الحكومة إلا أن قامت بعرقلة كل محاولة تهدف إلى إقامة حوار فيما بين الأطراف الكونغولية كما هو منصوص على ذلك في اتفاق لوساكا. وقامت بصفة خاصة برفض الوسيط الذي عينته منظمة الوحدة الأفريقية.

اتهام بعضها الآخر بانتهاك وقف إطلاق النار. وأقل الجبهات استقرارا هي جبهة الشمال الغربي التي يتم الإبلاغ بصفة دورية عن وقوع صدامات فيها بين قوات حركة التحرير الكونغولية والقوات المتحالفة مع حكومة كينشاسا. ومما يدعو إلى الأسف في هذا الجو المتسم بعدم الاستقرار والمثير لبالغ القلق قتل الأعداد الكبيرة من السكان الأبرياء وتدمير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وعمليات نهب الثروات الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تُتهم بها دائما جيوش الاحتلال المؤيدة لحركات التمرد الثلاث.

٣١ - والأخطر من ذلك أيضا هو المواجهات القاتلة والمدمرة جدا التي جرت ثلاث مرات بالأسلحة الثقيلة بين جيشي رواندا وأوغندا النظاميين في كيسنغاني، ثلثة أكبر مدن جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت المواجهات التي جرت مؤخرا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، هي الأسوأ أثرا من حيث عدد الضحايا من المدنيين الأبرياء وحجم الدمار الذي لحق بالهياكل الأساسية (مباني الإدارات الحكومية، والمستشفيات والمدارس والمسكن الخاصة، إلخ)، والكوارث الإنسانية (عدم توافر الرعاية الصحية والغذاء، واحتمالات تفشي الأوبئة) والآثار النفسية الشديدة على السكان. ولم تدع المعارك التي دامت عدة أيام الفرصة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتكفل تنفيذ ما تقرر من تجريد سكان المدينة من الأسلحة أو تمكين الهيئات الإنسانية من إغاثة الضحايا. وقد أسرعت وكالات الأمم المتحدة بمجرد وقف الأعمال القتالية بإرسال المؤن والأدوية بالطائرات إلى سكان كينشاسا المنكوبين انطلاقا من العاصمة كينشاسا ومن مدينة غوما شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٢ - وبمبادرة تقدم بها رؤساء الطوائف الدينية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نُظمت مشاورات وطنية فيما بين ٢٩ شباط/فبراير و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٠ كان

خطط عمل بمساعدة وكالات الأمم المتحدة لتأمين استغلال مواردها والحفاظ عليها بصورة دائمة.

(ج) والآن وقد أبدى معظم المانحين رغبتهم في إدراج أنشطتهم المقبلة في إطار برنامج متسق للتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأجلين المتوسط والطويل، يتعيّن أولاً التعجيل بتدعيم قدرات جميع الشركاء في حياة الوطن (المؤسسات العامة، والمجتمع المدني بما فيه القطاع الخاص) في مجالي صياغة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية ومتابعة تنفيذها.

سابعاً التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة

٣٦ - تسببت الأزمة السياسية والاجتماعية الاقتصادية العميقة التي تفجرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٢ (والمستمرة إلى يومنا هذا) والتي كانت إحدى نتائجهما وقف برامج التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومعظم شركائها في تضاؤل شديد في إمكانيات تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الأنشطة الإنمائية. وهكذا وضع معظم شركاء البلد في اعتبارهم تدهور الأوضاع الاجتماعية والصعوبات التي تعترض تنفيذ عملية إحلال الديمقراطية فيه (الأزمة الاقتصادية الحادة، والصراع بين الطوائف العرقية المؤدي إلى تشريد السكان، وتدفق اللاجئين الروانديين، ...)، فقاموا بوضع برامج للمساعدة الإنسانية من خلال المنظمات غير الحكومية.

٣٧ - وعلى الرغم من هذه الحالة، واصلت وكالات الأمم المتحدة من جانبها، برامج التعاون التي تنفذها، مع تكيفها ومتطلبات هذا السياق الجديد. فأصبحت الأنشطة الإنسانية تشكّل جزءاً مهماً من الأنشطة المضطلع بها. ومع ذلك، واصلت أيضاً دعم الأنشطة الإنمائية. فجميع الوكالات الإنمائية تنفذ برامج مؤقتة باستثناء منظمة الأمم المتحدة

سادساً - حالة التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة والتحديات في هذا المجال

٣٥ - ما فتئت حالة التنمية البشرية المستدامة تسوء، والتحديات التي تواجه في هذا المجال تتفاقم سنة بعد أخرى، نتيجة لعدم الاستقرار المزمّن الذي تتسم به البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهكذا فإن التحليل الوارد في تقرير العام الماضي ينطبق على الوضع الراهن. ونسوق فيما يلي خطوطه العريضة على سبيل التذكارة:

(أ) تملك جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يوجد بها ١٢٥ مليون هكتار من الغابات تغطي نصف مساحتها، ٤٧ في المائة من الغابات المدارية الأفريقية و ٦ في المائة من الاحيطاطي العالمي. وتستغل هذه الثروة حالياً استغلالاً ضئيلاً، وإن كانت الحميات الخاصة بالحيوانات والنباتات في البلد قد لحقتها أضرار جسيمة في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ نتيجة لتدفق اللاجئين والمشردين، مما أدى إلى مشاكل خطيرة تتعلق بالتحات وإزالة الغابات والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية. وازدادت هذه الحالة تفاقمًا بسبب الصراع الدائر حالياً للمرة الثانية في البلد منذ آب/أغسطس ١٩٩٧ بعد الصراع الذي استمر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى أيار/مايو ١٩٩٧.

(ب) وقد وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما اعتمدت المبادئ التوجيهية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وصدّقت ووقّعت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالتصحر والتنوع البيولوجي والتغيرات المناخية وبروتوكول مونتريال المتعلق بطبقة الأوزون واتفاقية حماية المناطق الرطبة واتفاقية حماية الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض. وهي ملتزمة حالياً بتحديد استراتيجيات ووضع

(هـ) الزراعة، التنمية الريفية والبيئة: منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

(و) الشؤون الإنسانية: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة الصحة العالمية، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منظمة العمل الدولية؛

(ز) الهياكل الأساسية: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، اليونيسيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

(ح) العمالة/العمل: منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٠ - بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتعطل بشكل خطير من جراء بعض القرارات الصادرة عن سلطاتها، ولا سيما التدابير النقدية المتخذة لتثبيت أسعار صرف العملة الوطنية. فهذا التدبير بوجه خاص أدى إلى تآكل الميزانيات المخصصة لبرامج التعاون، مما قلل من أثرها المتوقع في هذا المجال. وسعر الصرف الخاص البالغ ٢٢,٥ فرنكا كونغوليا مقابل الدولار الأمريكي الذي حددته الحكومة لوكالات الأمم المتحدة هو أبعد ما يكون عن حل المشكلة، بالنظر إلى أن سعر الصرف في السوق الموازية آخذ في الصعود. وما زاد الطين بلة أن سعر الصرف الخاص أصبح الآن أدنى من سعر الصرف المتداول بين المصارف والبالغ ٢٣,٥ فرنكا كونغوليا مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

للطفولة (اليونيسيف) التي استطاعت وضع برنامج قطري. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تنفيذ برامجها لمساعدة اللاجئين في مناطق الاستقبال. ولهذه البرامج أثر إيجابي على السكان المحليين.

٣٨ - وكانت وكالات منظومة الأمم المتحدة اعتمدت في إطار تنفيذ برنامج الإصلاحات الذي أعده الأمين العام مبدأ تزامن دورات برامجها اعتباراً من عام ٢٠٠٠ على أساس برنامج الحكومة الذي يمتد ثلاث سنوات. ولم يتسن تحقيق هذا التزامن بسبب استمرار الأزمة. غير أن وكالات الأمم المتحدة بدأت صياغة التقييم القطري الموحد الذي من المنتظر إصداره في آب/أغسطس ٢٠٠٠، وبمجرد عودة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، ستبدأ عملية صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٩ - وشملت أنشطة وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تتجاوز نطاقها أنشطة الإغاثة الإنسانية المجالات التالية:

(أ) الصحة، بما في ذلك مكافحة مرض الإيدز: منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) التعليم: اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛

(ج) الحكم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(د) إدارة التنمية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي؛

٤٤ - ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٩، ما برحت منظمة الأغذية والزراعة تنفذ مشروع إغاثة زراعي بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويشكّل المشروع استجابة طارئة لأزمة الأغذية في كينشاسا ولومبمائي. ففي كينشاسا، يبلغ عدد المستفيدين المستهدفين بالمدخلات الزراعية والماشية ١٨ ٠٠٠ أسرة في مجال البستنة السوقية، و ٢ ٠٠٠ أسرة في مجال المشاريع الصغيرة لتربية الحيوانات، و ١٠ ٠٠٠ أسرة في مجال تعزيز إنتاج الأغذية في المناطق المحيطة بالعاصمة، و ١٣ ٠٠٠ أسرة في مجال توليد البذور. وفي لومبمائي، يستهدف المشروع ٢ ٠٠٠ أسرة (منها ١ ٠٠٠ أسرة شردتها الحرب) في مجال البستنة السوقية، و ٢ ٠٠٠ أسرة في مجال توليد البذور. وعلاوة على ذلك، نجح برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق برامج الغذاء مقابل العمل، في استصلاح الأراضي المعدة لزراعة الأرز لتستغلها ما يزيد عن ٣ ٠٠٠ أسرة في المناطق المحيطة بكينشاسا. كما زوّدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة اللاجئين والأهالي في مقاطعة الكونغو السفلى بأدوات زراعية ومجموعة متنوعة من البذور.

٤٥ - وبموجب مذكرة التفاهم التي وقّعها كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، شاركت هاتان الوكالتان مشاركة كاملة في جميع برامج المساعدة المقدمة إلى اللاجئين تقريبا. وفي مقاطعتي الكونغو السفلى وباندونو، قُدمت مساعدات الأغذية الرئيسية إلى اللاجئين من أنغولا وجمهورية الكونغو (برازافيل) الوافدين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٩٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٩. كما تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اليونيسيف في مجال الصحة/التغذية في المجال الاجتماعي بتوزيعهما "مجموعات لوازم الرضع" للاجنات اللواتي وُلدن حديثا. وتعاونتا، أيضا

٤١ - وعلاوة على ذلك، انخفض للأسف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية نتيجة لتدهور العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الرئيسيين في التنمية منذ مطلع عقد التسعينات. وبالنسبة لهذه النقطة بالذات، فإن مؤتمر الشركاء المذكورين (اجتماع "أصدقاء الكونغو") المعقود في بروكسل، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الذي بحث مع الحكومة إمكانيات تنفيذ برامج الطوارئ للإنعاش والاستقرار الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستئناف التعاون في المجال الهيكلي، لم يف بوعوده. وكان اندلاع القتال في آب/أغسطس ١٩٩٨ سببا إضافيا في إرجاء عملية استئناف التعاون المرجوة.

٤٢ - وما دام بعض شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أعلنوا في وقت لاحق أنهم ينوون استئناف برامجهم التعاونية، فإن البرامج القطاعية المختلفة التي وضعت بدعم مالي وتقني من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ستستخدم في الوقت المناسب، وثائق دعم اجتماعات تعبئة الموارد و/أو الحوار (الأفرقة الاستشارية، والموائد المستديرة، والمشاورات القطاعية، والمشاورات المواضيعية). وحاليا، فإن الاتحاد الأوروبي وبلجيكا هما وحدهما اللذان أكّدا رسميا قرارهما باستئناف تعاونهما الهيكلي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية دون قيد أو شرط.

٤٣ - في سبيل التخفيف من معاناة الجماهير الضعيفة، اضطلع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، بأنشطة منسّقة متكاملة تستهدف الفئات الضعيفة بقصد العثور على منفذ للخروج من الأزمة. وباتت هذه الأنشطة ضرورية بوجه خاص بسبب تشريد السكان الناجم عن الحرب والاقتصاد الضعيف، مما زاد من حدة مشاكل الأمن الغذائي القائمة فعلا في عام ١٩٩٨.

الصحية. وفي إطار المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، تلقى ٣٣٩ مديراً من مدراء مناطق الرعاية الصحية التدريب في مجال إدارة الرعاية الصحية الأساسية ورصد الأمراض.

٤٩ - واستمر برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز في تقديم الدعم لتنفيذ رسالة تفاهم مع الحكومة، وقّعت في عام ١٩٩٦ وتُنفذ في عام ١٩٩٩. وبموجب رسالة التفاهم هذه، تلقى البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز (PNLS) الدعم من أجل القيام بما يلي:

(أ) تشغيل الهيكل الوطني و ١١ هيكلًا لمكافحة الإيدز في المقاطعات، بما في ذلك الدعم السوقي والرصد؛

(ب) تقديم المدخلات وبوجه خاص ٢٠٠٠٠ مادة اختبار (طقم ELISA، و RPR، و TPHA) وطقم لجراحي الأسنان.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار صندوق التخطيط الاستراتيجي وتطوير البرامج، عبّئت الأموال لوضع الصيغة النهائية لوثائق السياسة الوطنية واعتمادها (الخطة الوطنية الاستراتيجية، والخطة الرئيسية الثلاثية، وخطة السياسة الوطنية). وأقر الاجتماع العام المعني بالصحة هذه الوثائق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٥١ - وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ مشروع تشجيع القيادة النسائية، الذي تضمّن وضع برنامج وطني من أجل النهوض بالمرأة اعتمدته الحكومة منذ ذلك الحين. وفي إطار هذا المشروع كذلك، قامت صاحبات الأعمال الحرة بتنظيم عدد من الحلقات لتدريب المدربين، ولا سيما في مجال تجهيز المنتجات الزراعية المحلية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار برنامج تسليم المبالغ الصغيرة، قامت منظمة العمل الدولية،

مع برنامج الأغذية العالمي، في توزيع البسكويت، وخليط الذرة والصويا، والأدوية. كما قدّمنا دعماً ملموساً في مخيمات اللاجئين الأنغوليين في مقاطعة كاتنغا.

٤٦ - ولدعم الفئات الضعيفة، قامت منظمة العمل الدولية، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ برنامج لتسليف المبالغ الصغيرة للمعاقين جسدياً وغيرهم من الفئات الضعيفة في كينشاسا. وشرع أكثر من ٦٠٠ مستفيد من هذا التسليف في مشاريع صغيرة في مجال الحرف اليدوية أو تربية الحيوانات أو صنع الصابون أو تجهيز المنتجات الزراعية. وقد قام فريق الاتصال، الذي يضم بعض السفارات ووكالات الأمم المتحدة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) من ناحيته بإسهام كبير لحماية الأفراد المعرضين للخطر، الذين سُمح لبعضهم بمغادرة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في أمان تام.

٤٧ - وقد ساهمت اليونيسيف في إحياء نظام التعليم بدعم ١٥٠ مدرسة ابتدائية مختلطة، فقدّمت اللوازم والكتب المدرسية والتدريب لهيئة المدرسين. كما نفّذت مشروعاً لتطوير المهارات النفسية الاجتماعية. وقامت اليونيسكو، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتجديد المكتبة والحصول على الكتب والمواد لكلية الحقوق في جامعة كينشاسا. علاوة على ذلك، وفي إطار تعزيز ثقافة السلام، احتفلت مع وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة باليوم الدولي لحو الأمية.

٤٨ - وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالإشتراك مع منظمة الصحة العالمية بوصفها صاحبة المبادرة والوكالة المنفذة، ساهم مشروعان على التوالي في إصلاح الرعاية الصحية وتنفيذ الإصلاح الكامل لنظام الرعاية

اللاجئين من جانبها بتدريب المسؤولين في وزارة الداخلية على إدارة حالات الطوارئ.

ثامنا - الاستراتيجية الإنسانية للأمم المتحدة

٥٥ - ما فتئت الأمم المتحدة تدعو إلى وضع استراتيجية إنسانية تتمحور حول الأعمال التي من شأنها أن تعزز بصورة ملموسة عملية سلام لوساكا. ولتحقيق هذه الغاية تم التركيز على المقومات التالية: إعادة إدماج المشردين واللاجئين، وإدماج العناصر المسرححة اجتماعيا، وإعادة فتح المحاور الاقتصادية والتجارية الحيوية، وتسريح الأطفال الجنود، ودعم مبادرة تعايش السكان في بعض المقاطعات فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان.

٥٦ - وقامت وكالات منظومة الأمم المتحدة بتوجيه نداءين موحدتين لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمت هذين النداءين في جنيف في ٢٢ تموز/يوليه و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ غير أنه للأسف فإن النتائج لم تكن في مستوى آمال مقدمي المعونة الإنسانية:

(أ) النصف الأول من عام ١٩٩٩: لم يتم تحصيل سوى ٣,١ ملايين دولار (أي ١٨ في المائة فقط) من المبلغ المطلوب البالغ ١٧ مليون دولار، (باستثناء الطلبين المقدمين من برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛

(ب) النصف الثاني من عام ١٩٩٩: تم تحصيل ٥ ملايين دولار لغرض المساعدة خارج مجالي المساعدة الغذائية ومساعدة اللاجئين، (أي ٢١ في المائة من هذا الجزء من النداء) من المبلغ المطلوب البالغ ٦٠ مليون دولار. وتمت تغطية الجزء المتعلق بالمعونة الغذائية من النداء، من جهته بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا. وفيما يتعلق بمساعدة اللاجئين، ساعدت التمويلات التي وردت تدريجيا على تقديم حد أدنى

بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم القروض خاصة للنساء اللواتي أنشأت مجموعة منهن تعاونية زراعية أصبحت اليوم مثلا ساطعا على نجاح أنشطة مكافحة الفقر.

٥٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومة في وضع برنامجها الوطني لبناء القدرات الوطنية في مجال الإدارة الاقتصادية. ويشمل هذا البرنامج، الذي يخطى بتقدير جميع المانحين. بمن فيهم مؤسسات بريتون وودز، جميع المجالات، منها: وضع الإحصاءات ونشرها، وإجراء التحليلات والدراسات عن السياسات التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي، والبرمجة ومتابعة وتقييم النفقات العامة، وتعبئة وتنسيق المساعدات الخارجية، وترشيد إدارة الخدمة المدنية، وإصلاح إدارة القضاء، إلخ. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنسيق تنفيذ هذا البرنامج.

٥٣ - فضلا عن ذلك، وبهدف دعم إعداد وصياغة التقرير الوطني الأول عن التنمية البشرية، نظمت الحكومة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل لموظفي الوزارات الفنية التابعة للحكومة، والأساتذة الجامعيين، وكبار موظفي المؤسسات المالية، والمسؤولين في وكالات منظومة الأمم المتحدة وكبار موظفي المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية. ومنذ بداية عام ٢٠٠٠، واللجنة الوطنية لتوجيه التنمية البشرية، التي تتولى إعداد التقرير الوطني الأول عن الموضوع العام للحكم منكمبة تعمل.

٥٤ - ونظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمساعدة مالية من بقية وكالات منظومة الأمم المتحدة ومانحين من خارج المنظومة، دورة تدريبية للمنظمات غير الحكومية التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان على أساليب التوثيق المتعلقة بحقوق الإنسان. ورعت المفوضية ودعمت مشروعاً للمساعدة القضائية والتثقيف القانوني. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

وفي الجزء غير الخاضع لسيطرة حكومة كنشاسا، يتواصل كذلك إعادة المجموعات المتبقية من اللاجئيين الروانديين من غوما إلى رواندا.

تاسعا - احتمالات إعادة البناء

٥٨ - تم التأكيد في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة في السنة الماضية على أنه لا ينبغي أن تخفي الأزمة الراهنة عن الأنظار إمكانية التغيير المتاحة أمام جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأصبح هذا التحذير اليوم أكثر أهمية نظرا للآمال التي تبشر بها إرادة سكان الكونغو الاتفاق على الإدارة المنسقة لشؤون بلدهم.

٥٩ - كذلك فإن تصميم منظمة الأمم المتحدة على إجبار القوات المسلحة الأجنبية على الإسراع بمغادرة إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشكل أيضا مصدر أمل كبير في العودة إلى حالة السلام الدائم. ولنجاح عملية الخروج من الأزمة، التي تترأى في الأفق، فمن الضروري الحصول على مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي لدعم جهود البلد في مجال إعادة البناء الجاري حول المحاور ذات الأولوية التي تم تحديدها في التقرير السابق (A/54/278) والتي يجب دائما أخذها في الاعتبار. وللتذكير فإن هذه المحاور تتعلق بما يلي:

محور ١: السلام والأمن والمصالحة

٦٠ - تم الاعتراف بأن وضع إطار للسلام والمصالحة هو شرط لازم لتهيئة بيئة ملائمة من أجل تحقيق الانتعاش واستئناف عملية التنمية البشرية. وينبغي أن تعكس الأنشطة التي يجب الاضطلاع بها في هذا المجال بالضرورة إرادة صانعي القرارات السياسية تعزيز عملية السلام. وينبغي دعم هذه الدينامية لتوفير الإمكانيات المادية والفنية الكافية لمختلف الهيئات المنشأة من أجل صيانة السلم.

من المساعدة في الحالات الطارئة الحادة المتعلقة بتدفق اللاجئيين من أنغولا وجمهورية الكونغو (برازافيل).

٥٧ - وتواصل العمل الإنساني المباشر الذي تقوم به الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ سلسلة أخرى من المبادرات منها:

(أ) نقل اختصاصيين كونغوليين في الأمراض الوبائية ومواد طبية إلى دوربا، في المقاطعة الشرقية من الأراضي المحتلة، وذلك على أثر ظهور حالات من الحمى التيفية من نوع ماربورغ (قريبا من إيولا)، في هذه المدينة؛

(ب) أيام التحصين الوطنية ضد الشلل التي تطلبت إجراء رحلة جوية أخرى عبر المناطق المتنازع عليها. وضمت البعثة التي نظمتها الوحدة المشتركة بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممثلين لمنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتمكنت من الوصول إلى الأراضي المحتلة الواقعة شرق البلد. ومن المقرر تنظيم أيام التحصين الوطنية المقبلة في الفترات من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ومن ١١ إلى ١٣ آب/أغسطس ومن ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛

(ج) قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين بالإعادة المباشرة للمئات من اللاجئيين العائدين طوعا من مبو-ماي (كاساي الشرقية)، في المنطقة الحكومية إلى بوروندي. واعتمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين في تنظيم مخيمات اللاجئيين على المنظمات غير الحكومية المحلية بأن كلفتها بإدارة بعض المواقع. وتواصلت هذه الأنشطة في عام ٢٠٠٠ لإعادة مئات آخرين من الأشخاص طوعا إلى رواندا بصورة خاصة. وكذلك هو الشأن بالنسبة لإعادة الوطنيين من جمهورية الكونغو واللاجئيين الأنغوليين من جيب كانبدا إلى مناطقهم الأصلية.

وسيتعلق الأمر في مرحلة أولى بالاتفاق على آلية لمعالجة مشكلة الديون بالاستفادة من التسهيلات الجديدة التي يمكن أن تستفيد منها البلدان التي كانت تخوض نزاعا مسلحا، وذلك في إطار المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن شأن مثل هذا الترتيب أن يشكل دافعا قويا لاستئناف الحوار الاقتصادي الكلي والتعاون الهيكلي مع الشركاء في التنمية.

حاشية

(١) التقرير السنوي عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع F.00.III.B.8).

المحور ٢: إعداد استراتيجية تثبيت وتعمير وانتعاش

٦١ - يجب مواصلة الدعم المقدم حاليا للحكومة وتعزيزه لتمكينها من إعداد استراتيجية إنمائية تشمل العناصر التالية: الإصلاح المالي، والإصلاحات، والتعمير والتنمية. وفيما يتعلق بالسنوات السابقة، لا تزال الطرق المؤدية إلى الحلول التي ينبغي أن تنشدها الحكومة لم تتغير. وفيما يلي بيانا:

(أ) وضع استراتيجيات وبرنامج للتثبيت

والانتعاش الاقتصادي قائمة على المشاركة، ووضع تعريف واقعي أكثر للأولويات وتوزيع الأدوار بين مختلف الجهات الفاعلة توزيعا بصورة أفضل؛

(ب) تهيئة الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات

في القطاع الخاص؛

(ج) البحث، بالاشتراك مع الجهات الدائنة

الرئيسية، عن حل ملائم لمشكلة الديون الخارجية الثقيلة.

٦٢ - وتحاول الحكومة منذ الآن إعداد البرنامج المذكور أعلاه من أجل تيسير تنفيذه ما أن تتوفر شروط السلام والأمن الدنيا. وينعكس ذلك في تعزيز الحوار مع الجهات الرئيسية الشريكة لها في التنمية والتي هي: مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبعض المؤسسات الثنائية، وعدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة عموما والبرنامج الإنمائي خصوصا. ومنذ ربع السنة الأخير من عام ١٩٩٩، استقبلت جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثات كثيرة تابعة لهؤلاء الشركاء رأسها مسؤولون رفيعو المستوى.

المحور ٣: استئناف التعاون الهيكلي

٦٣ - عملا بالتوصية الواردة في التقرير الأخير، شرعت الحكومة في إجراء مناقشات مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وشركائها الرئيسيين الآخرين بهدف الاستئناف الفعلي للتعاون الهيكلي مع المجتمع الدولي.